بيان وفد الجزائر أمام اللجنة السادسة
الدورة التاسعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة حول
"سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"
البند 84 من جدول الأعمال
نيويورك، 18 أكتوبر 2024
------0------

السيد الرئيس،

يؤيّد وفد بلادي البيانات التي أدلت بها كل من إيران باسم حركة عدم الانحياز وموريتانيا باسم المجموعة العربية وأوغندة باسم المجموعة الإفريقية على التوالي ويود أن يدلي بهذا البيان بصفته الوطنية.

ويتوجه بالشّكر إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الشامل المعروض أمامنا اليوم حول « تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها »، الوارد في الوثيقة A/79/117، والمتضمن معلومات عن الجهود المبذولة من طرف المنظّمة في هذا المجال.

السيد الرئيس،

انطلاقا من إيمانها الرّاسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، والتي تشكّل متطلّبا أساسيا لبناء علاقات ودية وعادلة بين الدول ولتعزيز التعاون بينها، تعتبر الجزائر احترام سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي أمر أساسي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ولحماية حقوق الإنسان ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وفي ظل استمرار التحديات العالمية الرّاهنة التي تواجه سيادة القانون، كالنزاعات والحروب والتدابير القسرية الأحادية الجانب، و انتهاكات حقوق الإنسان وتلويث البيئة، يجب التنويه بأن الجهود الرّامية إلى النهوض بسيادة القانون ينبغي أن تسترشد، أكثر من أي وقت مضى، بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

وما دام النقاش في هذه الدورة يرتكز على الموضوع الفرعي: "المشاركة الكاملة والمتساوية والمنصفة على جميع المستويات في النظام القانوني الدولي"، فإن سيادة القانون على الصعيد الدولي تعني ضرورة مشاركة جميع الدول، على قدم المساواة وبغض النظر عن حجمها الجغرافي ومستوى تقدمها الاقتصادي والتكنولوجي، في عملية وضع القوانين، التي يجب أن تراعي مصالحها وتعبر عن انشغالاتها على الصعيد الدولي وتحترم خصوصياتها الوطنية. ضف إلى ذلك، لابد من وضع حد للمقاربات الأحادية الجانب وازدواجية المعايير في العلاقات الدولية ووجوب فرض احترام جميع الدول لالتزاماتها الدولية على قدم المساواة وبدون أي انتقائية أو تحيّز وفق مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

إن إعمال مبدأ سيادة القانون على الصعيد الدولي يشمل، في جملة أمور، احترام المعاهدات الدولية، والتسوية السلمية للنزاعات، ومكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب الجرائم الدولية، وتصفية الاستعمار، وحماية حقوق الإنسان و المحافظة على البيئة لفائدة الاجيال الحاضرة والقادمة.

ومن هذا المنظور تتطلّع الجزائر إلى إرساء نظام متعدّد الأطراف عادل ومنصف لا يستثني أحد، قائم على مبادئ حسن النية، المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، حق الشعوب غير القابل للتصرف أو التقادم في تقرير مصيرها، التسوية السلمية للنزاعات ومنع استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية.

كما أنه لا غنى عن ضرورة إصلاح المنظومة الأممية لتعزيز دورها وفعاليتها من خلال تنشيط أعمال الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الرئيسية للتداول ورسم السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، وتوسيع العضوية في مجلس الأمن، سواء أكانت المقاعد الدائمة أو غير الدائمة، مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار تعزيز التعاون والتنسيق الوثيقين فيما بين جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة لكي تتمكّن هذه الأخيرة من رفع التحديات الرّاهنة والمستجدّة.

كما يجب أن يشمل هذا الإصلاح المؤسّسات المالية الدولية، من خلال التفكير في استحداث طرق جديدة في نظام التمويل الدولي القائم بما يمكّن الدول النامية من المشاركة في اتخاذ القرارات.

من خلال التزامها بسيادة القانون ووضعها موضع التطبيق على المستوى الوطني، تأكّد الجزائر على أنه للدول الأعضاء الحق السيادي في تطوير تشريعاتها ونظمها القانونية وفق خصوصياتها وأولوياتها الوطنية. وقد عكفت الجزائر في إطار تعزيز دولة الحق والقانون وتجديد الحوكمة، على إقامة عدالة عصرية ومستقلّة وفعّالة تضمن لجوء الجميع إلى القضاء، من خلال مراجعة الإطار القانوني للمساعدة القضائية واستعمال التكنولوجيات الرقمية لتحسين الكفاءات وتسهيل إجراءات التقاضي لجميع المواطنين وتحسين نجاعة المنظومة العقابية.

السيد الرئيس،

تجدّد الجزائر التزامها بتعزيز سيادة القانون وتوطيدها على الصعيدين الوطني والدولي وفق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تمثّل أسسا لا غنى عنها لإرساء نظام متعدّد الأطراف متكامل وفعال ترعاه منظمة الأمم المتحدة ويكون أكثر عدلا وإنصافا لا يقصي أحد ويستطيع رفع التحديات الراهنة.

وشكرا.